

مئتمر نزع السلاح

CD/1237
21 January 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من الممثل الدائم لاندونيسيا موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها نص بيان الرئيس سوهارتو ، بومفه رئيس حركة عدم الانحياز حول المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية

يشرفني أن أقدم اليكم وثيقة تتضمن بياناً أصدره الرئيس سوهارتو ، بومفه رئيساً لحركة عدم الانحياز ، حول القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية .

وسأكون ممتناً لكم لاتخاذ الخطوات اللازمة لادراج هذه الوثيقة كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح مع اتاحتها في الوقت نفسه لجميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء المشاركة في مؤتمر نزع السلاح .

(توقيع) سومادي د. م. بروتودينغرات

بيان من رئيس حركة عدم الانحياز حول القضية النووية
في شبه الجزيرة الكورية

كما هو معروف ، فإن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز أحاطوا في مؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز علما بالتطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية فيما يتلخص بهدف إعادة التوحيد السلمي للكوريتين وكذلك فيما يتعلق بلانوية شبه الجزيرة الكورية كما جاء في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الرفيع المستوى بين الكوريتين في شباط/فبراير ١٩٩٣ ، وأعلنوا دعمهم لهذه التطورات . كما أن الرئيس سوهارتو ، بوصفه رئيس حركة عدم الانحياز ، قام في هذا السياق وبعد أن تابع بعناية التطورات الجارية في شبه الجزيرة الكورية ، وبخاصة فيما يتعلّق بالقضية النووية التي نشأت بعد ذلك ، بتكليف وزير خارجية إندونيسيا بإعطاء تعليمات لممثل إندونيسيا الدائم لدى الأمم المتحدة بإجراء مشاورات مع مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز وكذلك مع البلدان الأعضاء في مؤتمر حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بهدف دراسة أفضل الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل المساهمة في إيجاد حل سلمي للمسألة النووية التي تتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . ومن الواقع أن هذه المسألة قد حظيت باهتمام المجتمع الدولي كما تجلّ ذلك في بحثها في الدورات الأخيرة لمجلس الأمن والجمعية العامة .

وفي الأيام الأخيرة ، لاحظ رئيس حركة عدم الانحياز بقلق التطورات التي حدثت بشأن هذه القضية النووية ، ولا سيما بعد تأجيل الجولة الثالثة من المفاوضات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، والمحادثات المباشرة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووكالة الطاقة الذرية . وهناك شعور متزايد بالقلق إزاء جملة أمور منها أن البيانات التي أصدرتها الأطراف المعنية بالمسألة بصورة مباشرة قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الذي سيؤثر في نهاية المطاف في استقرار وأمن هذه المنطقة بصفة خاصة ومنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا عموماً . ومن ناحية أخرى ، يدرك الرئيس سوهارتو تماماً أن المشكلة تبدو معقدة ، وصعبة ، وحسنة في الوقت نفسه . وفي هذا الصدد ، طلب الرئيس سوهارتو بوصفه رئيساً لحركة عدم الانحياز من المساعد التنفيذي الأول لرئيس حركة عدم الانحياز أن يراقب بصورة مستمرة التطورات التي تحدث في هذه المسألة ، وبخاصة عن طريق جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات الواقعية التي يحتاج إليها رئيس حركة عدم الانحياز في درامة الخطوات التي قد يتتخذها في الوقت المناسب للتخفيف من التوترات والمساعدة في توفير الظروف التي تفضي إلى التوصل إلى تسوية للقضية من خلال المفاوضات . ولهذا الغرض ، أوفد

رئيسي حركة عدم الانحياز مساعدته التنفيذي الأول باعتباره مبعوثا خاصا له لمقابلة الرئيس كيم إيل سونغ وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، في زيارة تمت من ٢١-١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ .

ان اندونيسيا ، بوصفها رئيسا لحركة عدم الانحياز كانت تبلغ دائما من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، باعتبارها عضوا في حركة عدم الانحياز ، بالتطورات المتعلقة بالمشكلة ، وكانت تحصل دائماً على تأكيدات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها سوف تعمل على إيجاد حل للقضية من خلال المفاوضات . وترحب اندونيسيا بالرغبة التي أعرب عنها جميع الأطراف في مناسبات عديدة لحل المشكلة عن طريق المفاوضات . لذلك فإن اندونيسيا تدعو ، بوصفها رئيسا لحركة عدم الانحياز ، إلى موافلة المفاوضات من خلال محافل الحوار القائمة مثل محافل الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية ، وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا ، وبين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك من خلال الجهود الدبلوماسية الأخرى ، بغية التوصل إلى اتفاق تقبله جميع الأطراف المعنية . وبينما تتقدم هذه الجهود ، تناشد اندونيسيا ، بوصفها رئيسا لحركة عدم الانحياز ، جميع الأطراف أيضا العمل بجدية من أجل توفير المناخ المواتي المطلوب لتعجيل سير هذه المفاوضات .

وتعتقد اندونيسيا أن حل هذه المشكلة يمكن أن تؤدي إلى نمو العلاقات الاقتصادية والتعاون بما يعود بالمنفعة المتبادلة ويعزز في الوقت نفسه السلم والأمن والازدهار ، التي كانت دائماً مطمح حركة عدم الانحياز بوجه خاص والمجتمع الدولي عموماً .

جاكرتا ، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤